

## أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية

## دراسة نظرية و ميدانية

د/ ياسر أحمد الجرف<sup>(1)</sup>

## مستخلص

فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله ، وتحول العالم إلي مفهوم القرية الواحدة وانفتاح الأسواق العالمية وتعاضم المنافسة بين الشركات ونتيجة لذلك ظهر تساؤل عن واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق منهج التكلفة التاريخية في توفير معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية دقيقة للمستثمرين للتنبؤ بالأداء المالي للشركات في المستقبل ، نتيجة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية إلي التوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية، وكان هدف البحث إلي دراسة لأثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في التقرير المحاسبي علي دقة التنبؤات المحاسبية، وإعتمد الباحث علي تقييم دقة التنبؤات في قائمة الدخل من خلال التنبؤ برحبة السهم (EPS) وذلك من خلال إستبيان وزع على المحللين الماليين ومديري المحافظ المالية في بورصتى القاهرة والأسكندرية. وبالتحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان توصل الباحث إلي إتفاق المحللين الماليين علي أنه " توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول"، وإتفاق الأطراف الرئيسية للإستبيان علي أن " توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة رحبة السهم، وإتفاق الأطراف الرئيسية للإستبيان علي أن " معلومات القيمة العادلة تساعد في ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## الكلمات المفتاحية

محاسبة القيمة العادلة- دقة التنبؤات المحاسبية- صافي الأصول- رحبة السهم

<sup>(1)</sup> أستاذ مساعد قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة طنطا

y\_elgarf@yahoo.com

## The Effect of Fair Value Accounting on the Accuracy of accounting forecasts –A Theoretical and Practical Study

### Abstract

The imposition of globalization and the revolution in communications are new facts that can not be ignored, and the world turned to the concept of a single village and the opening up of global markets and the growing competition between the companies. As a result a question about the realistic and the safety of measurement and accounting disclosure appeared under the shortcoming of historical cost approach in providing useful information in financial reports, which may not provide accurate financial indicators for investors to predict financial performance of companies in the future. So, the international Accounting standards board began to expand the fair value standards in the financial statements. The goal of this research is to study the impact of fair value in the accuracy of accounting forecasts. The researcher depends on evaluating accurate predictions in the statement of financial position by predicting the value of net assets (NAV) and accurate predictions in income statement by predicting profitability per share (EPS), through a questionnaire distributed to financial analysts in Cairo and Alexandria stockmarkets. The statistical analysis showed an agreement between analysts that "there is significant relationship between the application of accounting for fair value and accounting forecasts on value of net assets accuracy," an agreement between the interviewees that there is a significant relationship between the application of fair value and the accounting value of accurate forecasts of earning per share, and an agreement between the main parties that "fair value provides important information to rationalize investors' decisions and to implement economic development.

### Key words

Fair Value Accounting- Accuracy of Accounting Forecasts- Net Assets- Earning per Share.

## مقدمة

شهد البحث المحاسبي نشاطا ملحوظا في دراسات القيمة العادلة في السنوات الأخيرة نظرا لوجود قناعة أن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية فيما يتعلق بخصائص المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والملاءمة في تلبية إحتياجات قرارات مستخدمى التقارير المالية من المعلومات. وقد ركزت الأبحاث السابقة على إختبار القيمة المعلوماتية للقيمة العادلة من خلال إستخدام بعض البيانات المالية للشركات ضمن متغيرات مستقلة، ودراسة تأثيرها على متغير تابع أساسي - غالبا ما يكون سعر السهم - وبدأ يقتصر إرتباط القيمة العادلة على الأدوات المالية، والتي أصلا لم تكن تقيم بغير ذلك في السابق، إلا أن مطالبة المنظمات الدولية التي تهتم بتسويق معاييرها المحاسبية ألزم الواقع المالي بالاتجاه نحو هذا المنهج، إلا أنه ما زالت الآراء تلتقي في أنها تعكس مقياسا أكثر موثوقية في تمثيلها للمعاملات التي تتم في الشركات، لأنها تمثل الخلاصة التي تظهر فيها الموضوعية، والسوق الذي يفرض القيم المالية ليس خاضعا لأية معيار ذاتي أو تحيز شخصي. وفي عالم شديد التغير والتطور في المظاهر الإقتصادية والمالية شهدت منشآت الأعمال العديد من التحديات وألقت هذه المتغيرات بظلالها وبصورة سلبية علي واقعية وسلامة القياس المحاسبي، والتنبؤ بالمتغيرات التي تؤثر علي قيمة المنشأة في ظل قصور مفهوم وتطبيق التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة الإقتصادية والمحاسبية من تزايد حجم الأعمال وتباينها واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد المسمى بالعولمة وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الإقتصادي بين الدول والانضمام للأسواق العالمية، كل ذلك أدى إلي وجود ضغوط علي مهنة المحاسبة والتأثير في بعض المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ التكلفة التاريخية الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة لأخرى، مما أدى إلي عدم توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين لإتخاذ القرارات .

ومن هنا بدأ التوجه إلي الإهتمام بتبني طرق محاسبية جديدة للقياس المحاسبي ومنها محاسبة القيمة العادلة ، الذي بدأ التوجه إليها كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلي الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة ، بما يحقق ملاءمة وموثوقية البيانات المالية المنشورة ، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلي إصدار معايير محاسبية تلبية الإحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير علي الصعيد المالي الدولي والتي شكلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة (صالح، ٢٠٠٩ ص ١) .

## مشكلة البحث

يعتبر عام ٢٠١١ نقطة تحول في تبني وتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS فقد تبنت تلك المعايير الدولية أكثر من ١٢٠ دولة بما في ذلك دول الاتحاد الأوربي وبعض البلدان النامية؛ وحددت هيئة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيتم التحول من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP إلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بداية من عام ٢٠١٤؛ ونظرا لوجود

العديد من المشاكل في التحول غيرت بداية تبني معايير التقرير الدولية إلى عام ٢٠١٥ (Ram Mohan et al, 2011) ، ويرى المؤيدين لتلك المعايير أن اتباعها من شأنه أن يخفض من عدم تماثل المعلومات والإتجار بالمعلومات الداخلية وتخفيض تكلفة رأس المال ، وارتفاع التنبؤ بقدرة المستثمرين بشأن أرباح الشركة المستقبلية وزيادة تدفق الأموال عبر الحدود.(Armstrong et al, 2010 ; Brown, 2011) ويعتبر المعيار الدولي رقم IFRS 13 بعنوان "قياس القيمة العادلة " والصادر في ٢٠١١/٥ أبرز معايير التقرير المالية الدولية، وقد دخل مصطلح القيمة العادلة إلى أغلب المعايير المحاسبية الدولية المعدلة ، ويتجه التطور العالمي الجديد إلى التوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض بيانات القوائم المالية ويرجع ذلك الإهتمام إلى عدة عوامل أهمها التغير المستمر في القوة الشرائية لوحدة النقد الذي هو أساس القياس المحاسبي والتي تنعكس على القيمة الاستبدالية للأصول إلى جانب الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية (Bhimani, 2008).

ويرى الباحث أن تطبيق القيمة العادلة في تقييم الأصول والإلتزامات هو إقرار حقيقي بالقصور الذي كان يعتري التقارير المالية في السنوات السابقة التي كانت تعتمد على التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، ومع ظهور التقلبات في الأسعار أصبح هناك إجماع بعد حدوث الأزمات الإقتصادية الناشئة عنها، لابد من التحول نحو طريقة قياس محاسبي أخرى تواجه القصور الذي اعتري التكلفة التاريخية التي لم تستطع مواجهة هذه الأزمات.

قد تكون التغيرات التي تطرأ على المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المقبولة فيما يخص تقييم نموذج القيمة العادلة يفتح بابا لخلق فرص جديدة لمقيمي المؤسسات في بداية جديدة للمحاسبة تختلف عن النمط الذي يسودها فيما يتعلق بانحسار العمل في حالات اندماج المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال آخر ضمن قطاع الأعمال الذي يركز على تقييم أصول المؤسسات أو حالات الإفلاس أو أي مجال آخر ضمن قطاع الأعمال الذي يركز على تقييم أصول والتزامات الشركات فيها على القيمة العادلة والتي يتطلب تطبيقها توافر عدة خصائص ، وتظهر هذه الخصائص من خلال تعريف FASB والذي يركز على: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع على أساس النقد أو النقد المعادل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حاليا أو عبارة عن القيمة الحالية لدفعات النقدية التي سيتم تحصيلها في المستقبل، ألا يقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه وأن يكون لدي الاطراف معرفة كافية و معقولة نسبيا بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

ويمكن القول أن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية من حيث الدقة والملائمة، في تلبية احتياجات قرارات مستخدمي التقارير المالية على الأخص المستثمرين في الأسهم . فإذا كان من المفترض نظريا أن السوق المالي يحدد القيمة العادلة للأسهم على أساس تقديرات المستثمرين للقيمة العادلة لحق الملكية التي قد تكون أعلى أو أقل من القيمة الدفترية.

لذلك فرض عصر العولمة وثورة الاتصالات واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله ، وتحول العالم إلي مفهوم القرية الواحدة وانفتاح الأسواق العالمية وتعاضم المنافسة بين الشركات ونتيجة لذلك ظهر تساؤل عن واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق منهج التكلفة التاريخية في توفير معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية والتي لا تستطيع توفير مؤشرات مالية دقيقة للمستثمرين للتنبؤ بالأداء المالي للشركات في المستقبل ، نتيجة لذلك بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية إلي التوسع في مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة في إعداد وعرض البيانات المالية ، وتحديد أفضل المداخل لتقدير القيمة العادلة.

لذلك يمكن القول أن المشكلة الأساسية لهذا البحث هي دراسة العلاقة بين استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة ودقة التنبؤات المحاسبية المستقبلية. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل الأسئلة التالية:

- ١- ما أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية علي دقة التنبؤات المحاسبية لقياس أداء الشركات المسجلة في سوق المال؟
- ٢- هل هناك تحسين لخصائص المعلومات المحاسبية يمكن أن يضيفها استخدام القياس على أساس القيمة العادلة، ومدى تأثيرها علي مؤشرات الأداء المالي؟
- ٣- هل التقرير عن القيمة العادلة من جانب الإدارة يضيف جديد للمستثمرين؟ هذا السؤال يعني أن السوق، في حالة عدم التقرير عن القيمة العادلة، يقدر القيمة العادلة بأكثر مما يجب أو يقدرها بأقل مما يجب.

#### هدف البحث

الهدف الرئيسى للبحث دراسة لأثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في التقرير المحاسبي علي دقة التنبؤات المحاسبية، وسوف يعتمد الباحث علي تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال التنبؤ بقيمة صافي الأصول (NAV)، ودقة التنبؤات في قائمة الدخل من خلال التنبؤ بربحية السهم (EPS) .

ويمكن اشتقاق الأهداف الفرعية للبحث:

- تحديد أهمية استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبى .
- أثر تطبيق القيمة العادلة على دقة، وملائمة المعلومات المحاسبية لقرارات المستثمرين.
- محددات تطبيق القيمة العادلة.

**منهج البحث****المنهج الأستنباطي**

يعتمد البحث علي المنهج الأستنباطي في تحليل الإطار النظري لمفهوم ومكونات القيمة العادلة علي المستوى الاكاديمي و الدراسات التي قدمها الباحثون، أو من خلال الاصدارات الرسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي تسمح وتحفز إختيار القيمة العادلة كنموذج للتقرير المالي والمحاسبي عن الأصول والالتزامات ، وذلك بهدف إستخلاص بعض العلاقات النظرية (الفروض) المتعلقة بمتطلبات وايجابيات وسليبات تطبيق القيمة العادلة في التنبؤات المحاسبية .

**المنهج الاستقرائي**

كما يعتمد الباحث علي الدراسة الميدانية من خلال إستبيان يوزع علي مجموعة من المحللين الماليين ومديري المحافظ المالية في بورصتى القاهرة والاسكندرية لتجميع البيانات اللازمة لإختبار معنوية الفروض واجراء التحليل الاحصائى للوصول إلى نتائج عن دقة التنبؤات المحاسبية بإستخدام معلومات القية العادلة.

**أهمية البحث****الأهمية العلمية**

تكمن الأهمية العلمية في توفير دليل ميدانى علي أهمية الاعتماد علي معلومات القيمة العادلة في زيادة دقة التنبؤات المحاسبية بالأرباح المحاسبية وصافي الأصول.

**الأهمية العملية**

تكمن أهمية البحث في قياس مدى قدرة التقارير المالية المعدة علي أساس مفهوم القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية من مستثمرين وغيرهم بمعلومات مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وتقدير القيمة السوقية العادلة للمنشأة من خلال قياس درجة التأكد من دقة التنبؤات المحاسبية .

**حدود البحث**

١- إعتد الباحث علي اختبار دقة التنبؤات المالية على قيمة صافي الأصول لأن خاصية القيمة الجارية للأصول والالتزامات تعكس حقيقة المركز المالى للمنشأة فى تاريخ معين وبالتالي تعتبر أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية التي تعكس الأسعار التي كانت سائدة فى الماضى، وهذه الملاءمة ترتبط بطبيعة الأصول والالتزامات محل القياس مالية أو غير مالية.

٢- الاعتماد على رقم ربحية السهم لأن معظم الدراسات أثبتت أن ملاءمة الربح المحاسبى تزايدت القيمة المعلوماتية له فى تحسين جودة إتخاذ القرارات الاستثمارية (Ball and Shivakuma,2008)

٣- إعتد الباحث عند توزيع الاستبيان على المحللين الماليين ومديرى المحافظ المالية لأنهم أكثر ارتباطا بالسوق ولديهم الخبرة العملية اللازمة للحكم على دقة التنبؤات المحاسبية.

### فروض البحث

**الفرض الأول** توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافى الأصول.

**الفرض الثاني** : توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم.

**الفرض الثالث** : توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.

### خطة البحث

يرى الباحث انه وفقا لمشكلة البحث واهميتها، وأهداف البحث وفروضه التى يسعى الباحث إلى إثبات معنويتها من خلال التحليل الاحصائى تم تقسيم الجزء الباقي من البحث كما يلي:

- الدراسات السابقة والتعليق عليها.
- الإطار النظرى للبحث ويشمل:
- مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة، التقرير المالى وفقا لمدخل القيمة العادلة،المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة، مزايا وأثار تطبيق القيمة العادلة، محددات تطبيق القيمة العادلة وأساليب قياسها.
- التنبؤات المحاسبية: مفهومها، أهميتها، مقومات نجاح ودقة التنبؤات المحاسبية.
- الإطار المقترح لأهمية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة.
- تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة والتنبؤات المحاسبية.
- الدراسة الميدانية ونتائجها.
- توصيات البحث والمقترحات لدراسات مستقبلية.
- ملاحق البحث والمراجع.

### الدراسات السابقة

الإفتراض الأساسى لتبني القيمة العادلة لتقييم الأصول والإلتزامات المالية هو وجود أسواق مالية حاضرة يمكن من خلالها الحصول علي أسعار البيع الجارية لبيع الأصول وسداد الإلتزامات ، أو علي

الاقبل تفرز هذه الاسواق المدخلات التي تستخدم لتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات بصورة يمكن الوثوق بها ، وفيما يلي الدراسات التي اهتمت بأثر استخدام القيمة العادلة على الأصول والالتزامات:

#### دراسة (Bhat,2008)

هدفت الدراسة إلى التحقق ما إذا كانت نوعية مكاسب وخسائر القيمة العادلة للبنك من وجهة نظر المشاركين في السوق هي دالة لإدارة المخاطر. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من ١٨٠ من البنوك التجارية الامريكية خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تشير الإختبارات المستندة إلى نموذج العوائد إلى أن هناك ارتباط جوهري بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة وعوائد الأسهم عندما يكون مشروط بالأفصاح.
- هناك ارتباط طردى بين مكاسب وخسائر القيمة العادلة مع عوائد الاسهم وكذلك التباين النسبي لمكاسب وخسائر القيمة العادلة للتقلبات في العوائد غير المتوقعة وبين زيادة الأفصاح.
- تم تصنيف الإفصاح حسب نوع الخطر، حيث يرتبط مكاسب وخسائر القيمة العادلة مع عوائد الأسهم، التباين النسبي لمكاسب وخسائر القيمة العادلة للتقلبات في العوائد غير المتوقعة وبين زيادة الأفصاح المتعلق بالمخاطر المالية وخطر المشتقات المالية.

#### دراسة ( Barth et al, 2008 )

ربطت الدراسة بين تقييم ديون المنشأة بالقيمة العادلة ومخاطر الديون وحاولت قياس ارتباط أثر هذه العلاقة علي العائد علي حق الملكية ، وعبرت الدراسة عن العلاقة بين القيمة العادلة ومخاطر الديون علي أساس أن الشركات التي تعاني من مخاطر عالية للديون تستخدم معدلات فائدة أعلى في تحديد القيمة العادلة للديون الأمر الذي يؤدي الي إنخفاض تلك القيمة، وفي حالة تخفيض القيمة العادلة للديون عن قيمتها الاسمية ، فإن الشركة تعترف بمكاسب، يحدث عكس ذلك تماما عندما تكون مخاطر الديون متدنية حيث ترتفع القيمة العادلة للديون عن قيمتها الاسمية وتعترف الشركة بالخسائر .

وخلصت الدراسة إلى أن زيادة قيمة الديون يؤدي إلى تخفيف أثر علاقة مخاطر الديون علي العائد علي حق الملكية . وبالنسبة للشركات التي تحصل على تصنيف إئتماني عالي فإن العائد علي حق الملكية يرتبط بعلاقة إيجابية مع تغيرات مخاطر الديون، إلا أن هذه العلاقة تكون أقل عندما ترتفع قيمة الديون نتيجة تقييمها بالقيمة العادلة، وبالنسبة للشركات التي تحصل علي تصنيف إئتماني منخفض فإن علاقة العائد بحق الملكية مع تغير في مخاطر الائتمان هي علاقة سالبة وتكون أقل سالبية عند رفع قيمة الديون نتيجة تطبيق القيمة العادلة.

#### دراسة (William & Jackson ,2008)

تناولت الدراسة أهم انعكاسات محاسبة القيمة العادلة والمشكلات المصاحبة لمحاسبة القيمة العادلة عندما يكون السوق غير كامل، وتوصلت الدراسة أنه يتم تقييم الأصول بالقيمة العادلة علي أساس تقديرات



الإدارة وليس علي أساس سعر السوق ، وتمكن المرونة الملازمة لمحاسبة القيمة العادلة المديرون من التركيز في التقرير عن أنشطتهم الأكثر إيجابية عن أي شئ آخر.

دراسة (الطويل، ٢٠٠٨)

هدفت الدراسة إلي توفير قياس القيمة العادلة للأصول المالية بشركات التأمين المصرية من خلال نموذج محاسبي متكامل لاغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية ،وتوصلت الباحثة الي وضع نموذج مقترح لقياس القيمة العادلة بصورة ملائمة ودقيقة . وخلصت الدراسة الي أن :

- هناك إتفاق بين المتعاملين في سوق المال علي إعتبار القيمة السوقية في سوق مالي كفاء يعبر عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة.
- إستخدام مدخل المحاسبة عن القيمة العادلة يؤدي الي زيادة الإفصاح المحاسبي مما يؤدي الي زيادة جودة المعلومات الموجودة في القوائم والتقارير المالية.

دراسة (أبو الخير ٢٠٠٩)

تناولت الدراسة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي عن الأصول غير المالية بالتطبيق على شركات الأستثمار العقارى . حيث أن مشكلة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبي تكمن في صعوبة الحصول على أسعار سوقية قابلة للمشاهدة للأصول غير المالية دون تحمل تكلفة.

وتوصلت الدراسة إلي ما يلي:

- تعتبر معلومات القيمة العادلة ملائمة لاتخاذ القرارات ولكن بصورة محددة حيث لم يكن لقيم فروق القيمة العادلة تأثير كبير على أسعار الأسهم فى الشركات التى تبنت استخدام القيمة العادلة.
- تختار الإدارة توقيت الإعتراف بفروق القيمة العادلة، الأمر الذى يعنى أن الادارة يمكنها إستخدام القيمة العادلة فى تطويع الربح المحاسبي.
- ترتفع درجة التقلب فى الربح للشركات التى تتبع نموذج القيمة العادلة عن الشركات التى تتبع نموذج التكلفة التاريخية.

دراسة (Laux and Luez,2009)

دافعت عن القيمة العادلة فى أوقات الأزمات واعتبرت أن الأزمات المالية سببها القرارات السيئة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ففي حالة أرتفاع القيمة العادلة لأصول البنك ترتفع قيمة حقوق الملكية بالمقارنة بقيمة الديون التى على البنك، هذا الأمر يؤدي إلى إنخفاض درجة الرفع المالى، وبالتالي تحاول البنوك زيادة الدرجة الرفع المالى إلى المستويات المقبولة عن طريق المزيد من الاقتراض والدخول فى أدوات مالية جديدة إضافية فى شكل التزامات. وبناءا عليه فإن أى انخفاض لاحق فى القيمة العادلة للأصول سوف يؤدي إلى تقاوم أزمة الرفع المالى وتليها أزمة السيولة. وتؤكد الدراسة على أن الأزمات المالية سببها القرارات المالية وليست القيمة العادلة فى حد ذاتها. كما اوضحت الدراسة انه

على الرغم من أن الأسعار السوقية لنفس الأصول والالتزامات تقدم أفضل تقدير للقيمة العادلة، إلا أن الأسعار السوقية في ظروف معينة تصبح مضللة أكثر من غيرها. وتقتصر الدراسة استخدام بدائل القياس الأخرى مثل نماذج خصم التدفقات النقدية المستقبلية في مثل هذه الظروف.

دراسة (Zhang,2009)

إختبرت الدراسة أثر استخدام القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية -المشتقات- على إدارة المخاطر وعلى درجة تقلب الأرباح، وأثبتت الدراسة أن التقرير عن القيمة العادلة يقدم معلومات جيدة عن درجة المخاطر، الأمر الذي يسمح للمنشأة أو المؤسسة المالية بإدارة مخاطرها بشكل جيد. وفي نفس الوقت أثبتت الدراسة أن درجة التقلب في الأرباح ، التي يقدمها العديد من الباحثين كانتقاد للقيمة العادلة، لم تزداد كثيرا مع استخدام القيمة العادلة عما كانت عليه عند استخدام التكلفة التاريخية.

دراسة (Laghi,2012)

تقوم الدراسة بتحليل المستوى الحقيقي للشفافية والمنفعة لمستويات قياس القيمة العادلة التي تم تطبيقها على الأدوات المالية وفقا للمعيار الدولي (IFRS7)، واستهدفت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة والمتغيرات المرتبطة برأس المال السوقي وصافي الدخل.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- يرتبط كل من رأس المال السوقي وصافي الدخل بقيمة الأصول التي يتم تقييمها في المستويات المختلفة للقيمة العادلة.
- يعتبر المستوى الثالث للقيمة العادلة هو المقياس الأكثر ذاتية في قياس الأدوات المالية ، كذلك يعتبر هذا المستوى أداة لمواجهة التقلبات الدورية وذلك في فترات الأزمات المالية.

دراسة (Alexander et al,2012)

أوضحت الدراسة أن طرق وإجراءات قياس القيمة العادلة كانت محل جدل ونقاش قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وان ما أفرزه هذا الجدل هو الدعوة إلى تطوير أسس تقدير وقياس القيمة العادلة وزيادة الإفصاح عن القيمة العادلة بما يعزز الثقة في البيانات المالية.

كذلك أوضحت الدراسة أنه لولا إتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الأزمة المالية العالمية لما أمكن إظهار الخسائر في البنوك والشركات المتعثرة والإعتراف بهذه الخسائر في حينه دون تأخير .

دراسة (Liang& Edward,2014)

هدفت الدراسة إلى إرتباط مدي تأثير إستخدام نموذجي التقرير المالي عن الأصول التشغيلية لشركات الإستثمار العقاري في انجلترا بإستخدام القيمة العادلة وبالتكلفة التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية علي دقة تنبؤات المحللين الماليين ، وتم تقييم دقة التنبؤات في قائمة المركز المالي من خلال قياس قيمة صافي الأصول، ودقة التنبؤات في قائمة الدخل من خلال التنبؤ بربحية السهم. وتوصلت الدراسة الي ان هناك دقة تنبؤ كبيرة بقيمة صافي الأصول في تلك الشركات بانجلترا والتي تطبق القيمة العادلة، وهذا يؤكد

أن نموذج التقرير باستخدام القيمة العادلة يوفر معلومات خاصة تساعد في زيادة دقة التنبؤات بقائمة المركز المالي. وتوصلت الدراسة أن هناك دقة تنبؤ منخفضة بقيمة ربحية السهم في تلك الشركات بانجلترا والتي تطبق القيمة العادلة ويرجع السبب إلى إضافة الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل المعدة علي أساس القيمة العادلة. وهذا يؤكد أن نموذج التقرير باستخدام القيمة العادلة يزيد من صعوبات التنبؤ بصافي الدخل عند تضمين الأرباح أو الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل.

دراسة (Bratten,et,al,2014)

إختبرت الدراسة إذا كان الإستخدام المتزايد للتقديرات باستخدام القيمة العادلة في التقارير المالية وموثوقية هذه التقديرات يؤثر على قدرة الأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والأرباح في المستقبل لعينة من البنوك العامة، وبنوك القطاع الخاص ، لقياس مدى إستخدام القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلي أن إستخدام القيمة العادلة في التقارير المالية من شأنه أن يعزز قدرة الأرباح للتنبؤ التدفقات النقدية المستقبلية في كل من البنوك العامة والخاصة، وجدت الدراسة أيضا بعض الأدلة تشير إلى أن إستخدام القيمة العادلة يعزز قدرة الأرباح الحالية للتنبؤ الأرباح في المستقبل. أخيرا وجدت الدراسة أن الأرباح في ظل نظام التقرير على أساس القيمة العادلة هي أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والأرباح في المستقبل. عموما، النتائج التي تم التوصل إليها تدعم وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية أن إستخدام تقديرات القيمة العادلة في التقارير المالية من شأنه أن يعزز قدرة الأرباح علي التنبؤ بالأداء المستقبلي .

### التعليق على الدراسات السابقة:

١- هناك العديد من الدراسات أيدت تطبيق القيمة العادلة علي الأخص في التقرير المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية ، ويرجع السبب في ذلك إلي قابلية القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية للمشاهدة من خلال أسواق نشطة نسبياً .

٢- هناك شبه اتفاق علي ملائمة معلومات القيمة العادلة للقرارات مع التحقق من دقتها من خلال الأسواق النشطة . كما أن هناك اتفاق علي أن تطبيق القيمة العادلة يترتب عليه زيادة التقلب في الربح المحاسبي من فترة إلي أخرى .

٣- لذلك يرى الباحث أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت استخدام القيمة العادلة في قياس التنبؤات المحاسبية ، وبالتالي هناك فجوة في البحث المحاسبي المتعلق بذلك ويحاول الباحث تغطية جزء من هذه الفجوة بإجراء دراسة ميدانية لأستقصاء آراء المحللين الماليين في تقييم دقة التنبؤات المحاسبية بصافي الأصول والأرباح باستخدام معلومات القيمة العادلة .

## الاطار النظرى للبحث

مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة:

مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة للأصل على أنها ذلك المبلغ الذى يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، وفى المقابل تعرف القيمة العادلة للالتزامات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذى يتم سداؤه من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأى بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وفى حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديرى. وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق (Barth et al, 2001)، وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكى رقم (١٠٧) القيمة العادلة على أنها (قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبرى).

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم (١٥٧) والذى بدأ سريانه بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولقد عرف المعيار رقم (١٥٧) القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذى يتسلمه البائع عند بيع الشركاء في السوق الأصل، أو السعر الذى سيدفع نظير تحويل التزام في تاريخ القياس. "The price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market date" والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذى سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذى سيدفع نظير تحويل التزام، وليس السعر الذى يجب سداؤه للاستحواذ Acquire على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض.

يفهم من ذلك أن معيار القيمة العادلة أخذ بمفهوم أسعار الخروج (أسعار البيع) وأهمل أسعار الدخول (التكلفة الجارية)، كما أنه يؤكد على أن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم فى سوق منظمة بين متعاملين يمارس كل منهما عملية البيع أو الشراء فى ظروف عادية دون تأثير.

كما يؤكد التعريف على أن تكون أسعار البيع المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة محددة فى تاريخ إعداد القوائم المالية أو أقرب ما تكون إلى هذا التاريخ وذلك بصرف النظر عن الظروف السائدة فى هذا التاريخ، ويعتمد المعيار على مفهوم السوق الأصلى للسلعة كأساس لتحديد القيمة العادلة، حيث يعرف السوق الأصلى للسلعة بأنه السوق الذى يمكن أن تتبع المنشأة فيه الأصول أو تحول من خلاله الإلتزامات. (FASB, 2006, par8)

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عرف القيمة العادلة أنها "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل، أو سداد الألتزام به، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجارى بحت"، وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم (٣٢) فقرة (٥) والمعيار رقم (٣٦) والمعيار رقم (٣٩) وغيرها من المعايير، كما أوضح المعيار المحاسبى الدولى رقم (٤٠) "الإستثمار العقارى" إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعاً لتغير أحوال الأسواق من وقت لآخر (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠١).

على الرغم من التفضيل المطلق لأسعار البيع من حيث اولوية التطبيق ، إلا أن المعيار لم يسمح بتجاوز هذا المستوى فى الحالات التى تستدعى ذلك ، ولقد كانت الازمة المالية العالمية الحدث الهام الذى كشف عن قصور أسعار البيع فى قياس القيمة العادلة ، حيث كانت أسعار البيع متدنية متأثرة بالسيولة المتاحة أكثر من تأثرها بالقيمة المستقبلية، كما أن التقرير عن القيمة العادلة المتدنية قد فاقم أزمة أسعار البيع ودفع بها إلى المزيد من الأنخفاض.

تعريف القيمة العادلة طبقاً للمعيار المصرى رقم (٤٥) الصادر عام ٢٠١٥ بعنوان المحاسبة عن القيمة العادلة حيث "يعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس".

#### مدخل القيمة العادلة للتقرير المالي

إن تأييد مجلس معايير المحاسبة المالية لمفهوم القيمة العادلة من منطلق خاصية الملاءمة ، فهو يعتبر أن القيمة العادلة هو المقياس الأكثر ملاءمة لقياس الأصول والإلتزامات، لأنها القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان فى ظل ظروف المنافسة الحرة.

ووفقاً للمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) قياس القيمة العادلة الصادر عام ٢٠١٥ تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق ، وليس خاص بمنشأ بذاتها . وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات ، يمكن أن تكون هناك معاملات سوق ملحوظة أو معلومات سوق متوفرة . وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات الأخرى ، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة . غير أن هدف قياس القيمة العادلة فى كلتا الحالتين لا يتغير وهو - تقدير السعر الذى تستند عليه معاملة منظمة Orderly transaction لبيع الأصل أو تحويل الألتزام بين المشاركين فى السوق Market participants فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية ( أى سعر الخروج Exit price فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك فى السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالألتزام ).

فالقيمة العادلة للداداة المالية تمثل المبلغ الذى يتم به شراء أو بيع الأداة فى معاملة حالية بين طرفين ، ويتم قياس القيمة العادلة على أساس الأسعار المحددة فى سوق نشطة اذا كان متاح ، وفى حالة تعذر

وجود سعر السوق ، فإن القيمة العادلة يتم قياسها على أساس المعلومات التي تقدم أفضل تقدير متاح لسعر السوق الحالي.

إن سعر السوق للدابة المالية يعكس تقييم السوق للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتضمنة على أساس معدل الفائدة الجارى وعلى تقييم السوق للخطر على أن توقيت التدفق النقدى سوف يختلف عن التوقعات ، ويبدو منطقياً أن المعلومات المبنية على أساس الأسعار التي تعكس تقييم السوق هي أكثر ملاءمة لقرارات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المبنية على أساس التكلفة التاريخية.

عندما يكون سعر أصل أو التزام مماثل غير ملحوظ ، تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يغلب عليه استخدام المدخلات القابلة للمشاهدة *Observable inputs* حيث أن قياس القيمة العادلة قائم على السوق ، ويتم القياس باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الألتزام ، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر ، ونتيجة لذلك ، لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو الوفاء بالألتزام أمراً ذا علاقة عند قياس القيمة العادلة ( وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤٥).

يلاحظ مما سبق أن توسع مجلس المعايير الدولية فى استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى أعطى انطباعاً لدى العديد من الباحثين أن المجلس لديه توجه للتحويل كلية إلى القيمة العادلة ، ومع هذا فإن الراسخ لدى المجلس أن القيمة العادلة هي المقياس الملائم لكثير من الأصول والالتزامات على الأخص المالية وبعض الأصول التي لها أسواق حاضرة مثل العقارات والزراعة، ولكن ملاءمة القيمة العادلة للقياس المحاسبى تتلاشى تماماً بالنسبة لبعض الأصول التي لا تتوافر لها متطلبات القياس بالقيمة العادلة (Bradbury,2008) .

هذا يجعل الباحث يستنتج أن القيمة العادلة سوف تكون نموذج القياس المحاسبى الوحيد إذا توافرت متطلبات الحصول على قيمة عادلة موثوقاً بها.

#### المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة

يمكن إستنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبى من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في إتخاذ القرارات، وهذا يمثل الهدف الأولى للمحاسبة بأن الفائدة - الملاءمة - في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية (Sterling,1975).

ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات هي المبرر الأساسى الذى يتمسك به مؤيدو القيمة العادلة كأساس لإعداد القوائم المالية. ويقصد بالملاءمة هنا أن يكون للمعلومات المحاسبية تأثير على قرارات المستخدمين بحيث يغير المستخدمون قراراتهم أو يعدلونها عند استلامهم هذه المعلومات. والمتطلب

الاساسى لتحقيق الملاءمة هو قياس الخصائص المطلوبة فى الأصل أو الإلتزام (الأسعار الجارية) بشرط أن ينطوى هذا القياس على أقل درجة ممكنة من الأخطاء (Sloan,1999,p.105).

وفى الحقيقة فإن تزايد تبنى القيمة العادلة فى المعايير المحاسبية ينم عن عملية منظمة للتحويل نحو القيمة العادلة تعكس رغبة صناع المعايير فى خدمة المستثمرين ورفع درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية (Shortaridge and Smith,2009).

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن إعتاد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبى يتطلب إرتباط أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهى خاصية الملاءمة ، الموثوقية أو الإعتمادية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم (Ernest&Young,2008).

وفقاً للمعيار المصرى رقم (٤٥) يعتبر قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو إلتزام محدد . وتبعاً لذلك ، يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام فى تاريخ القياس . وتشتمل الخصائص ، على سبيل المثال ما يلى :

(أ) حالة الأصل وموقعه.

و(ب) القيود على بيع الأصل أو إستخدامه ، إن وجدت .

- يختلف الأثر المترتب عن خاصية معينة على القياس وفقاً لكيفية نظر المشاركين فى السوق إلى تلك الخاصية.

- قد يكون الأصل أو الإلتزام الذى يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً مما يلى :

أصل أو التزام مستقل ( على سبيل المثال ، أداة مالية أو أصل غير مالى ) ، مجموعة أصول أو مجموعة إلتزامات أو مجموعة أصول وإلتزامات ( على سبيل المثال ، وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال ).

- سواء كان الأصل أو الإلتزام أصلاً أو إلتزاماً مستقلاً ، فإن مجموعة من الأصول أو مجموعة من الإلتزامات أو مجموعة الأصول والإلتزامات لأغراض الإعتراض أو الإفصاح تعتمد على وحدة الحساب الخاصة بها . و بإستثناء ما هو وارد فى هذا المعيار يتم تحديد وحدة الحساب للأصل أو الإلتزام وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى الذى يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة.

وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الظروف التى يمكن أن تتوافر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة - أو سعر البيع الحالي - تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكييف هذه المعلومات للغايات السابقة، لذلك فإن Sterling يرى أن

بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

#### وفقاً للمعيار المصري رقم (٤٥)

١- يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الالتزام تتم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو تحويل الالتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية .

٢- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما :

(أ) في السوق الأساسي Principle market للأصل أو الالتزام .

أو(ب) في غياب السوق الأساسي ، في السوق الأكثر نفعاً Most advantageous market للأصل أو الالتزام .

٣- وفي حالة غياب السوق الأساسي لا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق المحتملة لتحديد السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً ، ولكن يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول . وفي غياب دليل على خلاف ذلك ، يفترض أن يكون السوق الذي تبرم فيه المنشأة بشكل عادي معاملة بيع أصل أو نقل إلتزام هو السوق الأساسي أو السوق الأكثر نفعاً في حال غياب السوق الأساسي .

٤- في حالة وجود سوق أساسي للأصل أو الالتزام ، يمثل قياس القيمة العادلة للمنشأة السعر في ذلك السوق ( سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً بإستخدام أسلوب تقييم آخر ) ، حتى لو كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر نفعاً في تاريخ القياس .

٥- تحتاج المنشأة للوصول للسوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس . ونظراً لأن المنشآت المختلفة ( وأنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) ذات الأنشطة المختلفة قد يكون لديها فرصة الوصول لأسواق مختلفة ، فإن السوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً ) للأصل أو الإلتزام ذاته قد يختلف من منشأة لأخرى (ومن أنشطة الأعمال داخل تلك المنشآت) . وتبعاً لذلك ، يتعين أخذ السوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً) ( وبالتالي المشاركين في السوق) من وجهة نظر المنشأة مما يسمح بوجود اختلافات بين المنشآت ذات الأنشطة المختلفة .

٦- على الرغم من حاجة المنشأة إلى الوصول إلى السوق ، إلا أنها لا تحتاج لامتلاك القدرة على بيع أصل محدد أو نقل التزام محدد في تاريخ القياس حتى تتمكن من قياس القيمة العادلة على أساس السعر في ذلك السوق.

٧- حتى عندما لا يكون هناك سوق ملحوظ يوفر معلومات التسعير المتعلقة ببيع أصل أو نقل التزام في تاريخ القياس ، يفترض قياس القيمة العادلة أن المعاملة تتم في ذلك التاريخ مأخوذة من وجهة نظر المشارك في السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام . وتحدد المعاملة المفترضة أساس لتقدير سعر بيع الأصل أو تحويل الإلتزام .



وفيما يتعلق بتاريخ القياس وهو تاريخ المركز المالي، فإن المعيار يتطلب الإلتزام بالسعر السائد في هذا التاريخ حتى لو نتج عن عوامل طارئة مؤقتة مثل الأزمات، وبالتالي فإن المعيار لا يسمح بأن يعكس السعر أي توقعات عن تنامي القيمة العادلة للأصل عند زوال الأزمات الطارئة مهما كانت آراء وخبرات الإدارة في هذا المجال.

### المزايا أو الآثار المترتبة على استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي

هناك دراسات عديدة أبرزت الآثار الايجابية لتبني القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي علي جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية ومن أهم الآثار الإيجابية ما يلي: (العبادي، ٢٠١٠).

١- أن تبني أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين القيمة العادلة للاستثمارات المالية في الأسهم والسندات وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية. (Nelson,1996;Eccher et al,1996)

٢- أن الإفصاح علي أساس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية في قائمة المركز المالي مفضل عن أساس التكلفة التاريخية نظراً لما يتصف به أساس القيمة العادلة من ملائمة وموثوقية وذلك لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقارير عن معلومات القيمة العادلة. (Basu,2003)

٣- أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات تعكس آثار الظروف الإقتصادية المحيطة عند حدوثها مما يجعل القيمة العادلة قابلة للمقارنة باستمرار من حيث العائد المناسب لمستوى الخطر، حجم وقيمة المعلومات، وملائمة وموثوقية المعلومات، وتوقيت المعلومات وهذا ما يحقق المنفعة من استخدام المعلومات في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة. (خليل، ٢٠٠٧)

ويرى الباحث أن:

- أن استخدام القيمة العادلة يتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية نظراً لأخذها تغيرات الأسعار في الاعتبار، وذلك سوف يؤدي إلي تحسين المقابلة بين الإيرادات والمصروفات وبالتالي الوصول إلى حقيقة صافي الدخل.

- يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة على رأس المال والطاقة الإنتاجية للشركة، نظراً لأن إتباع التكلفة التاريخية يزيد من احتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الإعتراف بالإنخفاض في قيم الأصول وفقاً للتكلفة التاريخية، في حين أن مفهوم القيمة العادلة يراعي القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للبيانات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية. وإن كان كل من أنصار ومؤيدي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يوافقون على أن صفتي الموثوقية والملاءمة على

درجة كبيرة من الأهمية، إلا أن أنصار القيمة العادلة يركزون على الملاءمة، بينما أنصار التكلفة التاريخية يضعون تركيزاً أكبر على الموثوقية، لذا تبدو المحاسبة علي أساس القيمة العادلة أكثر ملائمة لإحتياجات المستخدمين لأن عبارة "قيمة عادلة" لها وقع جيد على أذان السامعين، بينما توحى عبارة "تكلفة تاريخية" بأنها عتيقة وبالية (Penman2007).

ذكر البعض ان هناك العديد الآثار الناتجة عن تطبيق واستخدام القيمة العادلة في القياس

منها: (أبو الخير ٢٠٠٩، ص ٢١٦)

١- دقة الأرقام المحاسبية : ينتج عن استخدام القيمة العادلة في القياس دقة أعلي لأن كلا من المحاسب ومستخدم المعلومات المحاسبية يشاهد الأسعار السوقية للأصل أو الألتزام في تاريخ القياس وهذا يحقق مصداقية اكبر للمعلومات وبالتالي الوصول إلي نتائج أكثر دقة واتخاذ قرارات صحيحة. ويرى أحد الباحثين أن القيمة العادلة تختلف للأصل في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل في أوقات الأزمات، كما أن القيمة العادلة للأصول المتجانسة سوف تختلف بحسب السوق التي يتداول فيها كل أصل منها (Demski, 2004, p.522).

٢- ملائمة معلومات القيمة العادلة : ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات هي المبرر الرئيسي الذي يتمسك به مؤيدو القيمة العادلة كأساس لإعداد القوائم المالية . ويقصد بالملاءمة هنا أن للمعلومات المحاسبية تأثير علي قرارات المستخدمين بحيث يغير المستخدمون قراراتهم أو يعدلونها عند استلامهم هذه المعلومات. والمتطلب الأساسي لتحقيق الملاءمة هو أن يقيس المحاسب الخصائص المطلوبة في الأصل أو الألتزام ( الأسعار الجارية لها) شرط ان ينطوى هذا القياس علي أقل درجة ممكنة من الأخطاء (Sloan, 1999, P.105).

أهداف استعمال القيمة العادلة:

- تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الألتزام باستخدام الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الألتزام على إفتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الإقتصادية .
- لا تحتاج المنشأة إلى تحديد مشاركين محددین في سوق عند وضع تلك الإفتراضات ، بدلاً من ذلك يتعين على المنشأة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلي :

(أ) الأصل أو الألتزام .

(ب) السوق الأساسي ( أو السوق الأكثر نفعاً ) للأصل أو الألتزام .

(ج) المشاركين في السوق الذي ستبرم المنشأة معهم معاملة في ذلك السوق .

إن مستخدمى البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوق فيها وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالى للمنشأة ونتيجة أعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لإتخاذ القرارات الإقتصادية ، ونجد أن معلومات القيمة العادلة لها المزايا الآتية: (حماد، ٢٠٠٣ ص ٣١)

١- إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية المركز المالى، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود.

٢- إذا تم تقييم الأصول والإلتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الإقتصادي لأنه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

٣- يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

٤- تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة.

٥- إن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الإقتصادية الجارية.

٦- إن واضعى المعايير المحاسبية يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبدأ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

٧- تمكن المنشأة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:

- صنع القرارات الإستثمارية والتجارية المناسبة.
- إدارة وقياس المخاطر.
- تحديد كمية رأس المال الذى يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

كما يرى الباحث أن هناك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات، مثل:

- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
- التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

#### محددات تطبيق محاسبة القيمة العادلة:

هناك العديد من الإنعكاسات السلبية التي يعكسها تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح ومنها ما يأتي: (دهمش، عفاف، ٢٠٠٦ ص ٣١)

١- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، الأمر الذى يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفاء.

٢- من أهم السليبات التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق القيمة العادلة، حيث أن نظام الشركة المحاسبي قد صمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقاً للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقاً للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة.

٣- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

٤- إن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالإستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلاً على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الإتساق في المعالجة المحاسبية.

٥- قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.

٦- من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي ينص عليها المعيار وهي: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطى الإدارة مجالاً جيداً للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة وإستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

#### أساليب قياس القيمة العادلة:

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة *Dynamic and Volatile* فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الموثوقية *Reliability* تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة *Relevant* لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الموثوقية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي (Landsman, 2007) :

- ١- يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ٢- إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

٣- قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

- أ- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
- ب- خدمات التسعير من جهة خارجية.
- ج- نماذج التسعير الداخلية.
- د- التدفقات النقدية المخصصة.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) يتعين تطبيق أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة بثبات. غير أنه من الملائم أن يتم التغيير في أسلوب التقييم أو كيفية تطبيقه (على سبيل المثال، تغيير في الترجيح عند استخدام أساليب متعددة للتقييم أو تغيير في التعديل الذي يتم إجراؤه على أسلوب التقييم) وذلك في حالة تغيير التعديل في القياس عن نفس القدر أو أكثر عن القيمة العادلة وفقاً للظروف. وقد تظهر هذه الحالة على سبيل المثال، إن وقع أي من الأحداث التالية:

- (أ) تواجد أسواق جديدة.
- أو (ب) توافر معلومات جديدة.
- أو (ج) عدم توافر المعلومات المستخدمة سابقاً.
- أو (د) تحسن أساليب التقييم .
- أو (هـ) تغيير ظروف السوق .

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق، ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة:

أ- مدخل السوق Market Approach: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة Identical أو القابلة للمقارنة Comparable.

ب- مدخل الدخل Income Approach: ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

ج - مدخل التكلفة Cost Approach: ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة).

وطبقاً للمعيار رقم (١٥٧) فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية معلنة Quoted prices في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة. وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب ثبات Consistently كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة.

ويلاحظ من المعيار أنه لم يحدد أى مدخل من مداخل التقييم يتعين استخدامه، فكل منشأة عليها اختيار أحد هذه المداخل أو الجمع بينها حسب ظروف المنشأة. كما أن السوق النشط بالنسبة لأسعار البيع لا يتوافر إلا للأسهم والسندات والأدوات المالية المتداولة فى أسواق المال لأنه يفترض أن تكون السوق لنفس الأصل أو الالتزام ، اما بالنسبة لبقية الأصول فإنه نادرا ما يكون لها أسواق نشطة علاوة على أن الأصول والالتزامات المالية التى لا تتداول فى السوق لا يتوافر لها قيم عادلة قابلة للملاحظة.

ووفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤٥) عام ٢٠١٥ بعنوان "قياس القيمة العادلة" وجاء به الأتى:  
تعد القيمة العادلة هي السعر الذى سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذى سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة فى السوق الأساسى ( أو السوق الأكثر نفعاً ) فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية ( أى سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان سعراً ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر .  
لا يتم تعديل السعر فى السوق الأساسى ( أو السوق الأكثر نفعاً) المستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بسبب تكلفة المعاملة . وتتم المحاسبة عن تكلفة المعاملة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى . ولا تعتبر تكاليف المعاملة من صفات أى أصل أو التزام وإنما تعد محددة لكل معاملة وسوف تختلف بناءً على طريقة إبرام المنشأة لمعاملة الأصل أو الالتزام .

#### متطلبات القياس المحاسبى باستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل فى العديد من المعايير المحاسبية حيث أصدر المجلس المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) قياس القيمة العادلة فى مايو ٢٠١١ .

- يوضح المعيار أن قياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة أن تحدد ما يلي: الأصل أو الالتزام الذى سيتم قياسه ، وبالنسبة للأصول غير المالية أفضل استخدام للأصل وما إذا كان الأصل مستخدماً إلى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل، والسوق الذى ستم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام، وأساليب التقييم التى يعد إتباعها مناسبة عند تقييم القيمة العادلة ويتعين على أساليب التقييم المستخدمة أن تحقق الاستخدام الأقصى للمدخلات الملحوظة الهامة والحد من المدخلات غير الملحوظة ويتعين لتلك المدخلات أن تكون متسقة مع المدخلات التى سيستخدمها المشاركون فى الأسواق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
- تعتبر القيمة العادلة قياساً قائماً على السوق وليس على المنشأة . وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات الأخرى فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة. غير أن هدف قياس القيمة العادلة فى كلتا الحالتين هو ذاته تقدير السعر الذى ستستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

- عندما يكون سعر الأصل أو الالتزام المطابق غير ملحوظ نقيس المنشأة القيمة العادلة بإستخدام أسلوب تقييم مختلف يزيد من إستخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ويقلل من إستخدام المدخلات غير الملحوظة نظراً لأن القيمة العادلة قياس قائم علي السوق، يتم قياسها بإستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالمخاطر .
  - يفترض قياس القيمة العادلة أن أن معاملة بيع أصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلى للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الأصلى يتم ذلك فى السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.
  - تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بإستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على إفتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الإقتصادية.
  - أن القيمة العادلة عند الإعراف الأولى هي سعر المعاملة عندما يتم شراء الأصل أو تحمل إلتزام مقابل معاملة لذلك الأصل أو الإلتزام متمثلاً بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الإلتزام (سعر الشراء) . وفي المقابل تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الإلتزام (سعر البيع) .
  - لا يحول هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية دون إستخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة مثل ختمات التسعير أو الوساطة في حال قررت المنشأة أن الأسعار مقدمة من قبل تلك الأطراف محددة وفقاً لهذا المعيار .
- يلاحظ أن المعيار حدد المستوى الأول ( الأسعار المعلنة في سوق نشط ) كأفضل مستويات مدخلات تحديد القيمة العادلة لأنه يعتمد علي قيم مباشرة يمكن الحصول عليها من السوق .
- أما المستوى الثاني فيأتي من الدرجة الثانية من حيث الأفضلية لأن المدخلات تستخدم مع قيم أخرى مثل التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد القيمة العادلة . أما المستوى الثالث يأتي في أدنى الترتيب من حيث الأفضلية لأنه قائم على الافتراضات التي تضعها المنشأة للقيمة العادلة للأصل أو الإلتزام .

#### قياس القيمة العادلة وفق للمعيار الدولي رقم (٣٩):

قبل إصدار المعيار الدولي رقم (٣٩) حدد مجلس المعايير الدولية مجموعة من الوسائل لقياس القيمة العادلة لغرض الإفصاح عنها وبموجب معيار رقم (٣٢) "الأدوات المالية": "العرض والإفصاح" والذي تم تصنيف الأسواق المالية وفق هذا المعيار إلى أسواق مالية كفاء وأسواق مالية غير كفاء، وعندما يكون السوق نشط فإن سعر السوق المعروض يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة. وفي حالة غياب السوق النشط فقد حدد المعيار الأساليب التي ينبغي على الإدارة إستخدامها لتقدير القيمة وتمثل هذه الوسائل فيما يلي: (Epstein, 2002: 189-190)

١- القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهرياً للأداة المراد تقييمها.

٢- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها- بشكل جوهري- نفس الشروط والخصائص.

٣- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

أن لجنة معايير المحاسبة الدولية وضعت هذا المعيار كنقطة بداية لتطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأصول المالية، وكان الهدف من وضع هذا المعيار هو ترسيخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها وإتاحة الفرصة لدراسة تحسينات قياس القيمة العادلة من خلال وضع معيار رقم (٣٩) الذي حدد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة كما يلي:

**المجموعة الأولى:** الأصول المالية التي تقاس عند الإعراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إن المكاسب والخسائر غير المحققة (التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة) والمكاسب والخسائر المحققة (الخسائر والمكاسب من المبيعات) يتم بيان أثرها على صافي الدخل.

**المجموعة الثانية :** الأصول المالية المتاحة للبيع وهي الأوراق المالية للديون (أو حقوق الملكية غير المؤثرة) التي لا تبوب كأوراق مالية لأغراض المتاجرة أو محتفظ بها لحين موعد سدادها وهذه الأوراق المالية تذكر بين الأصول الجارية وغير الجارية على وفق موعد سدادها و / أو لنية الإدارة فيما يتعلق ببيعها (Larson, 2005: 430).

**المجموعة الثالثة:** الأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: وهي الأوراق التي يكون للمستثمر القدرة والنية على الاحتفاظ بها لحين موعد سدادها وقد تكون أما قصيرة الأجل (وفي هذه الحالة تصنف كأصول متداولة) أو طويلة الأجل (وتصنف في هذه الحالة كأصول غير متداولة) تظهر الشركات الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل المحتفظ بها لحين الاستحقاق في قائمة المركز المالي بالتكلفة المستهلكة (Wild & Others, 2007: P 240).

**المجموعة الرابعة :** القروض والمديونيات تعبر هذه المجموعة عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة، وتقاس بالقيمة العادلة عند الإعراف الأولى، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ولا يعترف بأى ربح أو خسارة لهذه الأدوات المالية إلا عند إستبعادها من الدفاتر أو حدوث اضمحلال في قيمتها (IAS39, p 56).

#### التنبؤات المحاسبية

**مفهوم التنبؤ المحاسبي :** التنبؤ بشكله العام يقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة.

ويعرف بأنه الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي أم انتهجت هذه الدراسات المنهج التخطيطي بإتباع أساليب علمية منظمة وشاملة أم



استخدمت هذه الدراسات أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات للوصول إلى معدلات التغير بينها.

أما التنبؤ المحاسبي: فقد عرف مجلس المحاسبين في إنجلترا وويلز ICAWE التنبؤ بأنه: عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية.

وعرف (Fortnum,1982) التنبؤ المحاسبي بأنه: "مجموعة التقديرات والقياسات التي يضعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية، بهدف الإعداد لمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف".

وعليه يمكن القول أن التنبؤ المحاسبي هو عبارة عن "مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية، بهدف المساعدة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية".

### أهمية التنبؤ المحاسبي:

ترجع أهمية التنبؤ المحاسبي لكونه أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم إضافة إلى أن التنبؤ المحاسبي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل.

وتتجلى أهمية التنبؤ بشكل واضح في أهمية المعلومات المحاسبية المستقبلية الناتجة من عملية التنبؤ والتي يمكن إيجاز أهميتها في النقاط التالية:

- ١- تحتاج معظم قرارات الإستثمار إلى معرفة المستثمر مسبقا بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والعوائد المتوقعة من عملية الإستثمار، وأثر العوامل الاقتصادية على تحقيق العائد مستقبلا.
- ٢- تحتاج قرارات إدارة المحافظ الإستثمارية إلى دراسة مستقبلية لكل نوع من أنواع الإستثمار والعوائد المتوقعة والمربطة بها، ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على هذا النوع من الإستثمار خاصة في ظروف عدم التأكد.
- ٣- تحتاج إدارة المشروعات إلى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها أو المتوقع تحصيلها وأثر ذلك على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع مقارنة بالمشروعات الأخرى.
- ٤- تحتاج قرارات التمويل إلى معلومات مستقبلية عن الأثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الأجل الطويل، وعلى مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.
- ٥- كما يحتاج المستثمر عند شراء أو بيع الأسهم التنبؤ بالأرباح المتوقعة ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح.
- ٦- يستلزم الإستثمار في رأس المال العامل التنبؤ بكمية المخزون السلعي والتحصيلات من العملاء والنقدية المتاحة لسداد الإلتزامات الجارية.

هذا وقد أصدرت الجهات العلمية والعملية في أمريكا وإنجلترا بعض التوصيات الخاصة بالتنبؤ المالي أهمها:

- ١- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض تحقيق عمليات الرقابة والتخطيط.
- ٢- تقوم إدارة المشروعات بالتنبؤ المالي لأغراض جذب المستثمرين المتوقعين أو للإعلان عن مدى كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل ومقارنتها مع غيرها من الإدارات في الشركات الأخرى.
- ٣- إن عملية التنبؤ تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفي حدود القوائم المالية ذات الغرض العام.

**مقومات نجاح عملية التنبؤ المالي باستخدام القوائم المالية:**

سبق الإشارة إلى أن عملية التنبؤ تعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية التي تتمثل في (قائمة الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التدفقات النقدية) للوصول إلى قوائم مالية متوقعة يتم إعدادها بناء على إفتراضات معينة تراعى الأداء التاريخي للمنشأة، وظروفها الحاضرة والمستقبلية المحيطة بها، حيث يتطلب إعداد مثل هذه القوائم التنبؤ بكل بند فيها على حدة ضمن شروط وإفتراضات تتعلق بخصوصيات هذا البند.

ويتوقف نجاح وفعالية هذه القوائم كأداة للتنبؤ على مجموعة من الشروط الواجب توافرها وأهمها:

١- أن تتسم البيانات المالية التاريخية بالموضوعية والشمول بحيث تغطي أوجه النشاط المختلفة للمشروع وتغطي فترة زمنية طويلة نسبياً.

٢- أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية مقبولة وتتسم بالإتساق بين فترة وأخرى، كما تراعى الظروف المحيطة بالمشروع.

٣- أن تبنى النماذج التي يتم استخدامها في عملية التنبؤ على منهج علمي يراعى جميع المتغيرات المحيطة بالنشاط محل التنبؤ، مع التركيز على المتغير المتحكم به.

٤- أن تكون الفترة الزمنية المراد التنبؤ بها قصيرة نسبياً، فكلما قصرت الفترة الزمنية كلما زادت دقة التنبؤ، والعكس صحيح.

٥- الحرص على عملية استقراء النتائج: بمعنى أن نماذج التنبؤ السابقة التي تم اشتقاقها خلال فترة زمنية معينة من عمر النشاط قد لا تصلح لفترة زمنية أخرى عند تغير حجم النشاط لنفس المشروع.

**مقدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ المحاسبي:**

أشارت لجنة معايير المحاسبية معايير المحاسبة المالية FASB إلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، والقدرة على إسترجاع المعلومات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ المالي أهمها:

١- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد نماذج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة.

٢- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية، أي إمكانية إستخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات (إسترجاع المعلومات).

٣- ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على إستخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساساً للفرقة بين مدى ملاءمة هذه المعلومات أو غير ملاءمتها لإتخاذ القرارات.

**دقة التنبؤ المحاسبي:**

تتوقف دقة التنبؤ المحاسبي على عاملين أساسيين يجب توفرهما للحكم على صحة ودقة عملية التنبؤ وهما:

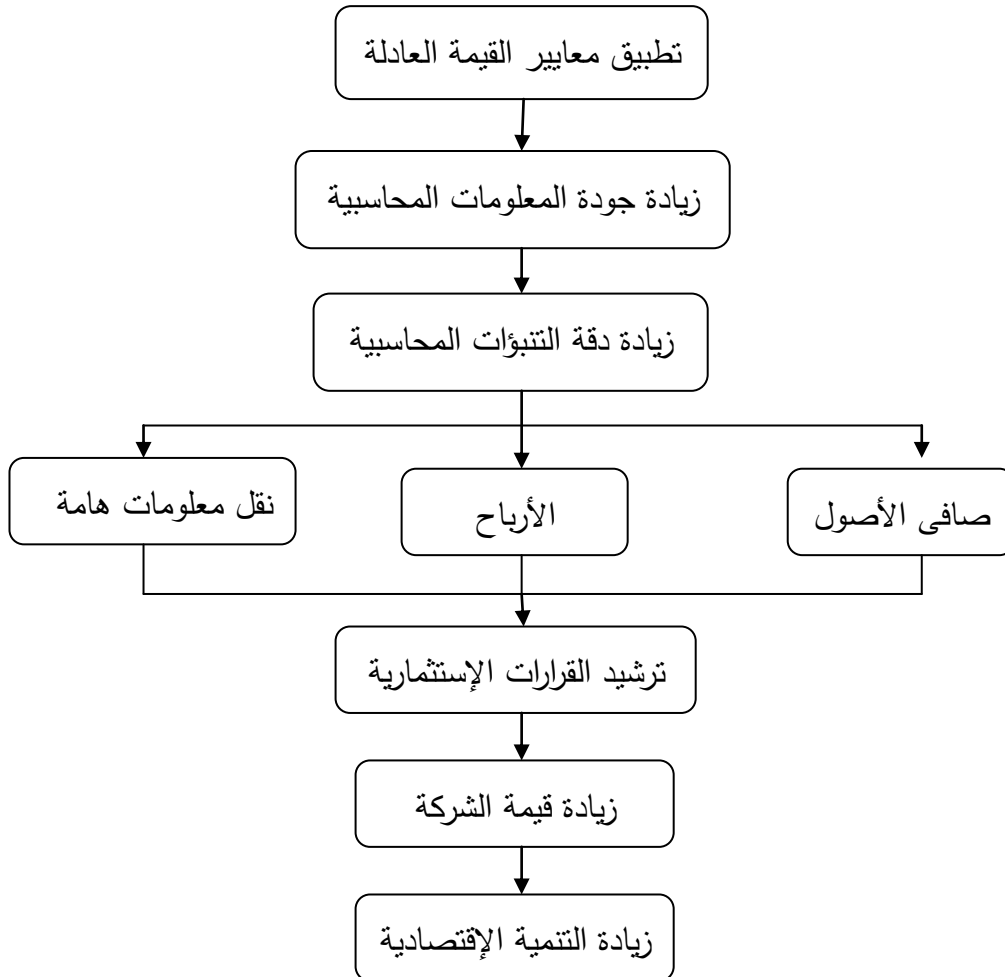
١- نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ ومدى ملاءمتها للقيام بعملية التنبؤ وخدمتها لأغراض التنبؤ.

٢- الظروف المحيطة التي تغطي على هذه البيانات.

وعليه لا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تأخذ في الحسبان العوامل السابقة، وتقوم بالإفصاح عن النماذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي من شأنها إعطاء ثقة أكثر في عملية التنبؤ، ويمكن إضافة عامل آخر إلى العوامل السابقة ذو أهمية تتوقف عليه دقة عملية التنبؤ وهو مدى ملاءمة ودقة الأسلوب الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ. إذ لا يمكن أن تكون النتائج إيجابية ودقيقة ما لم يتم استخدام أسلوب علمي إحصائي سليم يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة.

يتضح مما سبق أهمية البيانات والمعلومات التي يتم الاعتماد عليها عند إجراء التنبؤات المحاسبية حتى تتوافر فيها الدقة اللازمة وتكون قريبة إلى الواقع الاقتصادي، ويمكن القول أن معلومات القيمة العادلة قد تكون هي الاقرب للتعبير عن حقيقة الأسعار للأصول والالتزامات في السوق وبالتالي فإن الاعتماد عليها عند إجراء التنبؤات المحاسبية يجعل تلك التنبؤات تقترب من الوضع القائم وبالتالي ترشيد إتخاذ القرارات الاقتصادية وهذا ما سوف يقوم الباحث بإخباره في الدراسة الميدانية.

ويوضح الباحث في الشكل التالي رقم (١) الإطار المقترح لأهمية تطبيق معايير القيمة العادلة



## تحليل العلاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة والتنبؤات المحاسبية

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة لابد أن تتمتع بقدر من الشفافية وتعكس الواقع الاقتصادي حتى يتمكن المستخدمين من إتخاذ قراراتهم بدقة ، وهي المعلومات ذات التأثير علي قرارات الإستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمرين في الشركات التي يستثمرون فيها، نظرا لأن أي قرار لا يمكن أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية المحيطة به، وهذا ما توفره معلومات المحاسبة عن القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي (Lee,2006:pp665-700) ، ويرى البعض ان المؤشرات المالية والتنبؤات المحاسبية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الادوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم عند إتخاذ القرارات لأنها توضح العلاقات بين المعلومات المحاسبية ، وتتوقف جودة تلك المؤشرات والتنبؤات علي جودة البيانات التي تستند اليها والمعلومات التي تقارن بها، لذا فإن المؤشرات والتنبؤات التي تستند الي التكلفة التاريخية تؤدي الي تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ في الإعتبار التغيرات الخاصة بالأسعار والذي يؤدي الي تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمنشأة ومركز الأداء الخاص بها.

إن التغير في مستويات الأسعار له تأثير مباشر علي المؤشرات والتنبؤات المحاسبية حيث يؤدي إلي صعوبة وعدم دقة إحتساب المؤشرات والتنبؤات وذلك عندما يتم شراء بعض الموجودات في فترات بأسعار مختلفة ويتم ادراجها بالتكلفة التاريخية دون أن يتم تعديلها لتتلاءم مع تغيرات الأسعار.

إن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات الأسعار مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء الوحدة الإقتصادية،هذا مما يفقد المؤشرات المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها، وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للوحدة الإقتصادية أو اتجاهاتها المستقبلية ، أما مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد الحجر الأساس في إعداد البيانات المالية فيفرض علي المحاسب إهمال التقلبات السعرية التي تحدث على قيمة الموجودات والمطلوبات ، هذا ما ينعكس علي مدلول الأرقام التي تظهر في تلك البيانات إذ نجد منها مثلا الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل مثلا تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون لأسعارها الحاضرة ، بينما تعد الأرقام التي تظهر في الميزانية بشأن موجودات مطلوبات الوحدة الإقتصادية وحقوق الملكية فيها بالتكلفة التاريخية،وبالتالي فإن المؤشرات والتنبؤات المحاسبية التي تربط بين بيانات قائمة الدخل وبيانات قائمة المركز المالي من جهة أخرى تفتقد إلي خاصية الإتساق أو التجانس مما يفقدها الموضوعية والمصداقية ولا سيما خلال ظروف التضخم الاقتصادي.

لذا فإن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للوحدة الإقتصادية ، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية والتي تحقق المنفعة الرئيسية للمستخدمين في إدارة وقياس المخاطر وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب توظيفه في الإستثمارات المناسبة وإتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة وإجراء التنبؤات

المحاسبية الدقيقة. كما أن استخدام القيمة العادلة لإعادة تقييم الأصول والإلتزامات يوفر قياس أفضل للدخل والمركز المالي للشركة وتحسين المؤشرات المالية (Henderson & Goodwin, 1992)، كما أن محاسبة القيمة العادلة تحسن إمكانية المقارنة عن طريق توفير أساس منطقي يجعل البنود المتشابهة وغير المتشابهة تبدو علي حقيقتها (حماد: ٢٠٠٣ ص ٣٩).

فعلي الرغم من الصعوبات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة إلا انها تعد الطريقة الأكثر فعالية والطريقة المثلي لعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل منه بالمقارنة مع التكلفة التاريخية ، وهذا ما أكده (Aslanertik, 2009: pp17-19) في أن إتباع منهج القيمة العادلة يقدم نتائج أكثر شفافية ومعلومات إضافية تتناسب بشكل أفضل مع أهداف المحاسبة المختلفة وأهمها:

- تعبر بدقة عن الوضع الحالي للشركة والتي يمكن القول أنها صورة حقيقية وعادلة.
- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية قابلة للمقارنة والفهم.
- تقدم تقارير ذات مؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

### الدراسة الميدانية

#### الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار معنوية فروض البحث وذلك من خلال إستطلاع آراء عينة من المحللين الماليين ومديرى المحافظ المالية بشأن أثر إستخدام معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية وترشيد القرارات الاقتصادية.

#### أداة البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم تصميم إستمارة إستبيان لإختبار الثلاثة الفروض الخاصة بالبحث ، وقد تم توزيع عدد ١٢٠ إستمارة إستبيان على عينة البحث بمعرفة الباحث ، بهدف توضيح أى استفسار أو غموض قد يشوب العبارات الواردة فى إستمارة الإستبيان ، وكذلك من أجل حث المستهدفين على الإجابة على كامل فقرات الإستبيان ، وقد تم تجميع عدد ١٠٥ إستمارة إستبيان أى بنسبة ٨٧,٥ % من إجمالي الاستمارات الموزعة ، كما تم استبعاد عدد ٧ استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي ، ويرجع السبب لعدم استكمال الإجابة على جميع فقرات الإستبيان من قبل المستهدفين ، وبذلك بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي ٩٧ إستمارة أى بنسبة ٨١ % من الاستمارات الموزعة وهى نسبة مرتفعة.

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية للقيام بعمل التحليل الإحصائي. Statistical Package for Social Sciences (SPSS) Version (20) تم استخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

- (١) إختبار تحليل المصدافية Reliability Analysis
- (٢) تحليل الانحدار Regression Analysis لإختبار فروض الدراسة

(٣) الإحصاء الوصفي : وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ، ويتضمن ذلك جدول التوزيع التكرارى والنسب المئوية والرسم البيانى.

### وصف قائمة الإستبيان

تم تصميم قائمة الإستبيان لجمع بيانات تغطى الجوانب المختلفة للدراسة حيث تم تقسيم أسئلة الإستبيان إلى ثمانية أقسام وقد روعى أن تكون الأسئلة واضحة، وهذه الأقسام تم ترتيبها وفقاً لترتيب الجزء النظرى من هذا البحث كالتالى:

القسم الأول والثانى: يعبر هذا القسم عن بيانات خاصة بعينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة للمحلل المالى، نوعية الشركة التابع لها المحلل المالى.

القسم الثالث والرابع: يعبر عن إستبيان آراء المستهدفين من الاستبيان عن أهمية معلومات القيمة العادلة ، مدى الاعتياد على استخدام المعايير المحاسبية.

القسم الخامس والسادس: آراء عينة الدراسة فى أنسب المعايير المحاسبية لإجراء التنبؤات المحاسبية، تقييم محاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية .

القسم السابع: يعبر هذا القسم عن معلومات المتغير المستقل و يتضمن أسئلة للتعرف على دور وأهمية معلومات القيمة العادلة.

القسم الثامن : يعبر هذا القسم عن معلومات عن كل متغير تابع على حدة

- يعبر الجزء الأول عن معلومات المتغير التابع الأول وهو دقة التنبؤ بصافى الأصول.

- يعبر الجزء الثانى عن معلومات المتغير التابع الثانى وهو دقة التنبؤ بربحية السهم.

- يعبر الجزء الثالث عن معلومات المتغير التابع الثالث وهو ترشيد القرارات الاقتصادية.

و قد تم استخدام مقياس ( ليكرت) ذى الدرجات الخمسة مرتباً من الدرجة رقم (٥) للتعبير عن توفر ذلك المقياس بدرجة عالية الى الدرجة رقم (١) للتعبير عن عدم توفر المقياس بدرجة عالية .

### نتائج الدراسة الميدانية

#### (١) إختبار تحليل المصدقية Reliability Analysis

من أجل إختبار ثبات أداة البحث تم استخدام إختبار كرونباخ ألفا لإختبار الثبات الداخلى لأداة البحث ، وهو إختبار يبين مدى مصداقية وارتباط إجابات مفردات عينة البحث ، وتشير النتائج الواردة بالجدول (١) إلى درجة الثبات فى إجابات عينة البحث بلغت (٨٦،١ %) وهى قيمة مرتفعة من الناحية الإحصائية ، حيث أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ ألفا هى (٠،٦) ، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات ، مما يزيد من الثقة فى النتائج النهائية للدراسة.

## جدول (١)

## نتائج إختبار أداة البحث (معامل كرونباخ ألفا)

الفرض	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
الأول	٤	٧١,٢ %
الثاني	٧	٧٢,٨ %
الثالث	٧	٧٦,١ %
الأداة كلها	١٨	٨٦,١ %

(٢) وصف خصائص عينة الدراسة : يتناول هذا الجزء خصائص عينة الدراسة وآرائهم حول أهمية معايير ومعلومات القيمة العادلة كالتالى :

- توزيع مفردات عينة البحث حسب نوع الشركة : الجدول (٢) يوضح التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب الشركة التى يعمل بها المحلل المالى .

## جدول (٢)

التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب الشركة التى يعمل بها المحلل المالى

نوع الشركة	التكرار	النسبة المئوية
شركة سمسرة للأوراق المالية	٤٦	٤٧,٤ %
شركة إدارة محافظ للأوراق المالية	٢٧	٢٧,٨ %
شركة متخصصة فى مجال التحليل المالى	٢٤	٢٤,٧ %
المجموع	٩٧	١٠٠ %

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن مفردات عينة البحث قد توزعت بين ٣ أنواع من الشركات ، وأن النسبة الأعلى من مفردات عينة البحث كانت لصالح شركات سمسرة الأوراق المالية حيث بلغت ٤٧,٤ % ، وأن الفئة الأقل هى الشركات المتخصصة فى مجال التحليل المالى حيث بلغت ٢٤,٧ % ، وجاءت شركات إدارة محافظ الأوراق المالية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٨ % ، وتدل هذه النتائج على أن عينة البحث اشتملت على كافة التخصصات التى لها علاقة بموضوع البحث مما يؤكد مصداقية نتائجها .

- توزيع مفردات عينة البحث حسب الخبرة العملية : الجدول (٣) يوضح التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب الخبرة العملية .

## جدول (٣)

التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب الخبرة العملية.

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
٣٤ %	٣٣	أقل من سنة
٢٣,٧ %	٢٣	أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات
٢١,٦ %	٢١	أكثر من ٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات
٢٠,٦ %	٢٠	أكثر من ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة
١٠٠ %	٩٧	المجموع

تظهر البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) أن مفردات عينة البحث من حيث عدد سنوات الخبرة قد توزعت على أربع فئات ، وكانت نسبة ٣٤ % من مفردات العينة لديها خبرة سنة فأقل ، ونسبة ٢٣,٧ % لديها خبرة أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات ، ٤٢,٢ % لديها خبرة أكثر من ٥ سنوات ، وتشير هذه النتائج إلى وجود خبرة لدى غالبية عينة البحث مما يزيد من موثوقية وموضوعية البيانات التى تم الحصول عليها.

- التوزيع التكرارى والنسب المئوية لدرجة موافقة مفردات عينة البحث على أن هناك فائدة من تطبيق معايير التقرير المالى المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة.

النسبة	التكرار	الحالة
٢,١ %	٢	لا أوافق
١٣,٤ %	١٣	محايد
٥٠,٥ %	٤٩	أوافق
٣٤ %	٣٣	أوافق بشدة
١٠٠ %	٩٧	الإجمالى

## الجدول رقم (٤)

من البيانات الواردة بالجدول رقم (٤) يلاحظ ارتفاع نسبة الموافقة على أنه من المفيد تطبيق معايير التقرير المالى المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة ، حيث وصلت النسبة إلى ٨٤,٥ % ، فى حين كانت نسبة عدم الموافقة ٢,١ % ، ونسبة الفئة المحايدة وصلت إلى ١٣,٤ % ، وتشير هذه النتائج إلى أنه من المفيد تطبيق معايير التقرير المالى المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة.



## شكل (٢)

التوزيع التكرارى لدرجة موافقة مفردات عينة البحث على أن هناك فائدة من تطبيق معايير التقرير المالى المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة.



- توزيع مفردات عينة البحث حسب نوع المعايير التى اعتادو إستخدامها : الجدول (٥) والشكل (٣) يوضحان التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب نوع المعايير التى اعتادو إستخدامها.

## جدول (٥)

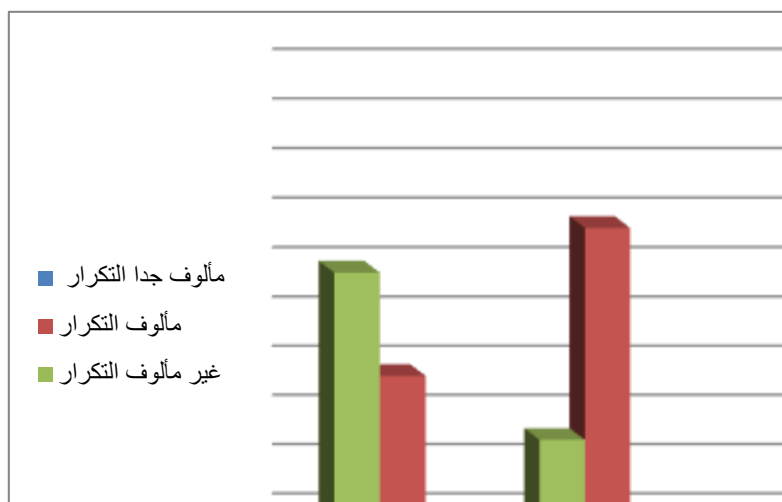
التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب نوع المعايير التى اعتادو إستخدامها.

نوع المعيار	مألوف جدا		مألوف		غير مألوف	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مصرية	١٠٠ %	٩٧	٠,٠ %	٠,٠	٠,٠ %	٠,٠
دولية	٤,١ %	٤	٧٠,١ %	٦٨	٢٥,٨ %	٢٥
أمريكية	٠,٠ %	٠,٠	٣٩,٢ %	٣٨	٦٠,٨ %	٥٩

يتضح من البيانات الواردة فى الجدول (٥) أن المعايير المصرية جاءت فى المرتبة الأولى حيث أنها كانت مألوفة جدا بنسبة ١٠٠ % ، فى حين جاءت المعايير الدولية فى المرتبة الثانية فكانت مألوفة جدا بنسبة ٤,١ % ولكنها كانت مألوفة بنسبة ٧٠,١ % ، فى حين جاءت المعايير الأمريكية فى المرتبة الأخيرة حيث كانت مألوفة بنسبة ٣٩,٢ % ، وتشير هذه النتائج إلى أن جميع أفراد العينة اعتادو على إستخدام المعايير المصرية بالإضافة إلى اعتمادهم بصورة كبيرة على المعايير الدولية ، واحيان أخرى على المعايير الأمريكية.

## شكل (٣)

التوزيع التكرارى لمفردات عينة البحث حسب نوع المعايير التى اعتادو إستخدامها.



- توزيع مفردات عينة البحث حول آرائهم فى المعايير الأنسب فى مجال التنبؤات : الجدول (٦) والشكل (٤) يوضحان التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حول آرائهم فى المعايير الأنسب فى مجال التنبؤات.

## جدول (٦)

التوزيع التكرارى والنسب المئوية لتوزيع مفردات عينة البحث حول آرائهم فى المعايير الأنسب فى مجال التنبؤات.

نوع المعايير	التكرار	النسبة
المعايير المصرية	١٠	١٠,٣ %
المعايير الدولية	٨٢	٨٤,٥ %
المعايير الأمريكية	٥	٥,٢ %
الإجمالى	٩٧	١٠٠ %

يتضح ان الفئة الأعلى اختارت المعايير الدولية بنسبة ٨٤,٥ % ، ثم يلى ذلك المعايير المصرية بنسبة ١٠,٣ % ، وأخيرا المعايير الأمريكية بنسبة ٥,٢ % ، وتشير تلك النتائج إلى أن المعايير الدولية هي الأفضل فى مجال التنبؤات المحاسبية فى الوقت الحالى.

## شكل (٤)

التوزيع التكرارى لمفردات عينة البحث حسب حول آرائهم فى المعايير الأنسب فى مجال التنبؤات



- توزيع مفردات عينة البحث حول تقييمهم لمحاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة : الجدول (٧) والشكل (٥) يوضحان التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب تقييمهم لمحاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة.

## جدول (٧)

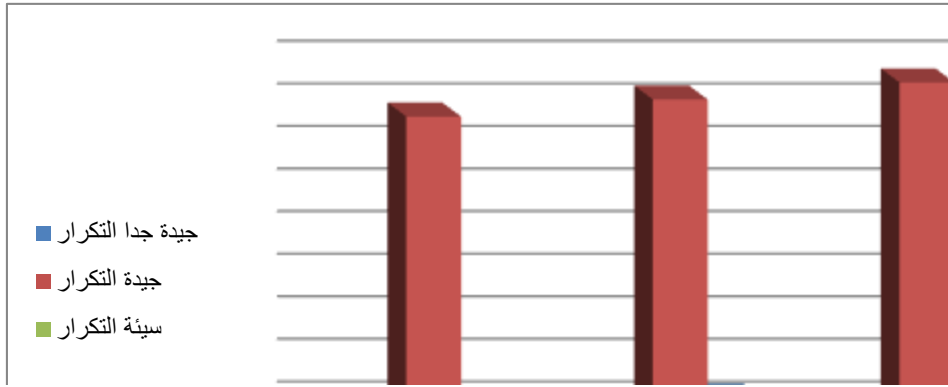
التوزيع التكرارى والنسب المئوية لمفردات عينة البحث حسب تقييمهم لمحاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة .

سيئة		جيدة		جيدة جدا		أسس التقييم
النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %	تكرار	
٣,١ %	٣	٨١,٤ %	٧٩	١٥,٥ %	١٥	تقييم المحاولات بصفة عامة
٥,٢ %	٥	٨٨,٧ %	٨٦	٦,٢ %	٦	الشفافية
٣,١ %	٣	٨٤,٥ %	٨٢	١٢,٤ %	١٢	سهولة الوصول والفهم
١١,٣ %	١١	٨٠,٤ %	٧٨	٨,٢ %	٨	الشمولية والتوسع فى المشاورات

يتضح من الجدول رقم (٧) أن تقييم المحاولات بصفة عامة لإعداد المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كانت جيدة بنسبة ٨١,٤ % ، بينما كانت الشفافية في المعايير الصادرة بالقيمة العادلة جيدة بنسبة ٨٨,٧ % ، وكانت سهولة الوصول إلى المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة وفهمها جيدة بنسبة ٨٤,٥ % ، وأخيرا كانت الشمولية والتوسع في المشاورات عند إعداد المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة والاستجابة لها جيدة بنسبة ٨٠,٤ % . وتشير تلك النتائج إلى موافقة غالبية مفردات العينة على أن محاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة جيدة .

### شكل (٥)

التوزيع التكرارى لمفردات عينة البحث حسب تقييمهم لمحاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة



### (٣) نتائج إختبار الفروض

#### إختبار الفرض الاول

#### الفرض البديل

توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافى الأصول.

#### الفرض العدمى

لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافى الأصول.

و يوضح الجدول رقم (٨) ملخص نتائج نموذج الانحدار المتعدد للفرض الأول.

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
١		.424	2.466	.015	.763	.760	305.156	.000 <sup>b</sup>
	X <sub>1</sub>	.864	17.469	.000				

حيث تمثل :

تمثل المتغير التابع الأول (أربعة مفردات) لقياس دقة التنبؤ بقيمة صافي  $Y_1$  ←

الأصول.

تمثل المتغير المستقل (عشرة مفردات) لقياس أهمية معلومات القيمة العادلة.  $X_1$  ←

أوضحت نتائج نموذج الانحدار المتعدد المستخدم معنوية النموذج حيث ان معامل التحديد لنموذج المتغيرات المستقلة (أهمية معلومات القيمة العادلة) هي ( $Adj R^2 = .760$ ). وأن ( $F = 305.156$ ,  $.000$ ) sig مما يعنى انه وبمستوى ثقة (99%) يمكن القول انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤ بصافي الأصول. كما اوضحت نتائج النموذج ان معامل انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة ( $B_1$ ,  $B_2$ )، هي (.424، .864) على التوالي قيم معنوية عند مستوى اقل من (.05). و هذا يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل و هو توجد علاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة ودقة التنبؤ بصافي الأصول.

إختبار الفرض الثانى

الفرض الثانى :

الفرض البديل: توجد علاقة معنوية بين استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم .  
الفرض العدمى: لا توجد علاقة معنوية بين استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم.  
وبوضح الجدول رقم (٩) ملخص نتائج نموذج الانحدار .

جدول رقم (٩)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	T	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٢		.487	2.712	.008	.740	.738	270.749	.000 <sup>b</sup>
	X <sub>1</sub>	.849	16.454	.000				

حيث تمثل :

Y2 ← تمثل المتغير التابع الثاني (سبعة مفردات) لقياس دقة التنبؤ بربحية

السهم.

X<sub>1</sub> ← تمثل المتغير المستقل (عشرة مفردات) أهمية معلومات القيمة العادلة.

اوضحت نتائج نموذج الانحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث ان معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (أهمية معلومات القيمة العادلة) والمتغير التابع (دقة التنبؤ بربحية السهم) هي  $R^2$  (Adj = .738). و أن (F=270.749 , sig .000) مما يعنى انه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين دقة التنبؤ بربحية السهم و معلومات القيمة العادلة. كما اوضحت نتائج النموذج ان معامل انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل  $B_1 = (.487)$  و هي قيمة معنوية عند مستوى اقل من (0.01) و هذا يعنى وهذا يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل و هو توجد علاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة و دقة التنبؤ بربحية الأسهم.

### إختبار الفرض الثالث

#### الفرض الثالث

الفرض البديل: توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية  
 الفرض العدمى: لا توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية.  
 و يوضح الجدول رقم (١٠) ملخص نتائج نموذج الانحدار .

جدول رقم (١٠)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٣		.493	2.604	.011	.716	.713	239.654	.000 <sup>b</sup>
	X <sub>1</sub>	.845	15.481	.000				

حيث تمثل :

**Y3** ← تمثل المتغير التابع الثالث (سبعة مفردات) تشير لترشيد القرارات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

**X1** ← تمثل المتغير المستقل (عشرة مفردات) أهمية معلومات القيمة العادلة.

أوضحت نتائج نموذج الانحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث ان معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (معلومات القيمة العادلة) و المتغير التابع (ترشيد القرارات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية) هي (  $Adj R^2 = .713$  ). و أن (  $F=239.654$  ,  $sig .000$  ) مما يعنى انه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين ترشيد القرارات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية و معلومات القيمة العادلة. كما اوضحت نتائج النموذج ان معامل انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل  $B3 = (.493)$  و هي قيمة معنوية عند مستوى اقل من (0.05) و هذا يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل و هو توجد علاقة بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة و ترشيد القرارات الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

#### تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية

يمكن للباحث من خلال إختبارات الفروض السابقة إستخلاص النتائج العامة للدراسة الميدانية والتي تتمثل فيما يلي:-

- إتفاق جميع المحللين الماليين على أن " توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية المتعلقة بقيمة صافي الأصول"، مما يؤكد قبول الفرض الأول.

- إتفاق الأطراف الرئيسة للإستبيان على أن " توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم مما يؤكد قبول الفرض الثانى.
  - إتفاق جميع الأطراف الرئيسة للإستبيان على أن " معلومات القيمة العادلة تساعد فى ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الأقتصادية". مما يؤكد قبول الفرض الثالث.
- وهذا يؤكد أهمية معلومات القيمة العادلة فى إجراء التنبؤات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية.

#### توصيات البحث ومقترحات لدراسات مستقبلية

- ١- ضرورة قيام المحللين الماليين بعمل دورات تدريبية لمحاسبى الشركات لبيان كيفية تطبيق القيمة العادلة للوصول إلى أقرب صورة للواقع الاقتصادى للشركة.
- ٢- الأهتمام بعمل التحليل المالى للشركة وفقا لبيانات القيمة العادلة للتعرف على حقيقة أصول والتزامات الشركة والتالى إمكانية تفاعل الأزمات الأقتصادية.
- ٣- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة قرارات المستثمرين فى سوق رأس المال مع دراسة مقارنة بين سوق المال المصرى وأسواق المال العربية.



## ملحق (١) استمارة إستبان

أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية وميدانية السيد الفاضل المكرم/ نحيطكم علماً بأننا نقوم بدراسة عن أثر استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة في تحديد مدى دقة التنبؤات المحاسبية التي يقوم بها المحللين الماليين والتي تعتمد علي القيمة العادلة، براء التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق، ويتعهد الباحث أمام الله أن أجوبتكم علي أسئلة هذا الاستبيان سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي. شاكرًا ومثمنًا مجهوداتكم في دعم البحث العلمي بما فيه من مصلحة البلاد والعباد ، وجزاكم الله على حسن تعاونكم معي خير الجزاء.

الباحث دكتور / ياسر أحمد السيد محمد الجرف

أستاذ مساعد

قسم المحاسبة - كلية التجارة . جامعة طنطا

Emal:y\_elgarf@yahoo.com

## معلومات عامة

**القيمة العادلة** : هي السعر الذي يمكن أستلامه مقابل بيع أصل أو السعر الذي يمكن دفعه لتحويل الألتزام ، في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس.

## فروض الدراسة

**الفرض الأول** : توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة صافي الأصول.

**الفرض الثاني** : توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم .

**الفرض الثالث** : توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الأقتصادية.

١- كم عدد سنوات الخبرة التي قضيتها في مزاولة عملك كمحلل مالي؟

أقل من سنة	أكثر من سنة - و أقل من ٥ سنوات
أكثر من ٥ سنوات - و أقل من ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات - و أقل من ١٥ سنة
أكثر من ١٥ سنة - و أقل من ٢٠ سنة	أكثر من ٢٠ سنة

٢- هل الشركة التي تعمل كمحلل مالي بها :

- شركة سمسة للأوراق المالية

- شركة إدارة محافظ للأوراق المالية

- شركة متخصصة في مجال التحليل المالي

٣- من المفيد تطبيق معايير التقرير المالي المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة.

أوافق بشدة  أوافق  محايد  لا أوافق  لا أوافق بشدة

من خلال خبرتك في تطبيق معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رجا

الإجابة علي الأسئلة الآتية:

ملحوظة : IFRSs: تشير إلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

IASs : تشير إلي معايير المحاسبة الدولية

4- ما هو مدي اعتيادك استخدام المعايير التالية (معايير المحاسبة ، معايير إعداد التقارير) ؟

أنواع المعايير	غير مألوف	مألوف	مألوف جدا
١- المعايير المصرية			
٢- المعايير الدولية IASs ، IFRSs			
٣- المعايير الأمريكية U.S .GAAP			
٤- أخرى حددها .....			

5- ما هي معايير المحاسبة ، ومعايير إعداد التقارير المالية الأنسب في مجال التنبؤات المحاسبية في

الوقت الحالي؟

- المعايير المصرية
- المعايير الدولية
- المعايير الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً
- معايير أخرى حددها .....

6- من فضلك حاول تقييم محاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة عن القيمة العادلة .

أسس التقييم	ضعيفة	جيدة	جيدة جداً
١- تقييم المحاولات بصفة عامة لإعداد المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة .			
٢- الشفافية <b>Transparency</b> في المعايير الصادرة المتعلقة بالقيمة العادلة .			
٣- سهولة الوصول إلى المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة وفهمها <b>Accessibility</b> .			
٤- الشمولية والتوسع في المشاورات عند إعداد المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة والاستجابة لها.			

7- يرجى تقييم مدى أهمية المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة لإعداد التقارير في تحقيق الأهداف التالية لإعداد التقارير المالية: (معلومات المتغير المستقل)

الأهداف المرجوة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
١- زيادة استقرار أسواق المال					
٢- تحسين وزيادة إمكانية المقارنة بين معلومات الشركات					
٣- تعزيز كفاءة سوق المال					

					٤- توفير فرص استثمارية دولية متكافئة للشركات
					٥- تحسين الشفافية ومنفعة الحسابات للمساهمين ، المستثمرين والدائنين .
					٦- تحسين ثقة الجمهور في سوق المال .
					٧- منع تداخل التشريعات و زيادة التدخل الحكومي في أسواق المال.
					٨- متطلبات الإفصاح الشامل ، المرتبط بإعداد تقارير القيمة العادلة تمثل الصورة الأشمل لقوة الشركة ، وكشف عن المخاطر التي يجب أن يعرفها المستثمر
					٩- زيادة جودة التقارير المالية للشركات التي تعمل البيئة المصرية.
					١٠- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٨- مجموعة الأسئلة التالية خاصة بكل فرض علي حدة:

الفرض الأول : توجد علاقة معنوية بين استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات  
المحاسبية بقيمة صافي الأصول . (المتغير التابع الأول)

					١- معلومات القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر من معلومات التكلفة التاريخية.
					٢- القيمة العادلة توفر مقياس أكثر دقة عند التنبؤ بقيمة صافي الأصول (NAV)
					٣- في حالة التخلص من أصل بكامله، ونتج عن ذلك أصل أو التزام جديد ، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الألتزام الجديد بالقيمة العادلة.
					٤- في حال توافر مقياس موثوق فيه للقيمة العادلة لأصل ما ، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل .

الفرض الثاني : توجد علاقة معنوية بين استخدام المحاسبة عن القيمة العادلة وبين دقة التنبؤات المحاسبية بقيمة ربحية السهم . (المتغير التابع الثاني)

					١- القيمة العادلة توفر مقياس أكثر دقة عند التنبؤ بربحية السهم (EPS)
					٢- معلومات المحاسبة باستخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة،
					٣- تساعد معلومات المحاسبة باستخدام القيمة العادلة الدائنين في إتخاذ قرارات الانتمان.
					٤- تساعد معلومات المحاسبة باستخدام القيمة العادلة المستثمرين في إتخاذ قرارات الإستثمار.
					٥- تساعد معلومات المحاسبة باستخدام القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية.
					٦- إن استخدام أخر التقييمات وفقا للقيمة العادلة في التقارير المالية من شأنها جعل التقرير المالي مفهوما من قبل المستخدمين.
					٧- تسمح المحاسبة علي أساس القيمة العادلة بمراعاة التقلبات في الأسواق لكل من أسعار الفائدة واسعار الأوراق المالية والإستثمارات.

الفرض الثالث : " توجد علاقة معنوية بين تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة وبين ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية ". (المتغير التابع الثالث)

خصائص المعايير					
					١ - ترتفع جودة المعلومات التي توفرها معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة.

					٢- تتخفف درجة التعقيد في المعلومات التي توفرها معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة.
					٣- تلقى الحسابات المعدة وفقا لمعايير القيمة العادلة بالقبول من جانب الهيئات التطبيقية في مصر.
					٤- تلقى الحسابات المعدة وفقا لمعايير القيمة العادلة بالقبول من جانب الهيئات التطبيقية الخارجية .
					٥- ترتفع تكلفة تطبيق والتوافق مع معايير القيمة العادلة ولكن منافعها تفوق تلك التكاليف.
					٦- معايير القيمة العادلة توفر معلومات مفيدة في ترشيد القرارات.
					٧- معلومات القيمة العادلة تساعد في سرعة اكتشاف الازمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة.

شكرا لإهتمامكم

## مراجع البحث

## المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٩) "التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة: دراسة ميدانية" المجلة العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا - المجلد الأول العدد الثاني، ص ١٩١-٢٥٧.
- العبادي، مصطفى راشد (٢٠١٠) "إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم - دراسة إرتباطية - المجلة العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، ص ٢١٧-٣٢٤.
- الطويل ، سحر (٢٠٠٨)، "المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية علي شركات التأمين المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة قناة السويس.
- حماد ، طارق عبد العال (٢٠٠٢) ، "مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق علي البنوك" المجلة العلمية - كلية التجارة جامعة القاهرة \_ فرع بني سويف - العدد الأول، ص ١-٩٦.
- — (٢٠٠٣)، "المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة"الدار الجامعية - الإسكندرية.
- خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٧) "مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة في البنوك التجارية" مجلة الدراسات والبحوث التجارية - كلية التجارة جامعة بنها - العدد الثاني، ص ٦٣-١٣٢.
- دهمش نعيم، عفاف أبوزر (٢٠٠٦) "موثوقية وملائمة القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها" المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية.
- صالح ، رضا ابراهيم (٢٠٠٩) " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمات المالية العالمية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية - العدد الثاني - المجلد ٤٦ .
- معايير المحاسبة المصرية (٢٠١٥) ، معيار رقم (٤٥) المحاسبة عن القيمة العادلة.

## المراجع الاجنبية

- Alexander, D.C, Bonaci, and R, Mustata ., (2012), " Fair Value Measurement in Financial Reporting". Procedia Economics and Finance, pp84-90.
- Armstrong, M. (2010). Performance Management: Key Strategies and Practical Guidelines, (3rd ed.), Kogan Page Limited, U.K.
- Aslanertik, B.E. (2009). Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis. EconAnadolu: Anadolu International Conference in Economics.
- Ball, R., & Brown, P. (1968). "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers". Journal of Accounting Research, (Autumn): 159-177.
- Ball, R. and L. Shivakumer. (2008). "How much New Information is there in Earnings?" Journal of Research, vol 46(5), pp.975-1016.
- Barth, M. E., W. R. Landsman, and J. M. Wahlen. 1995. Fair value accounting: Effects on banks' earnings volatility, regulatory capital, and value of contractual cash flows. Journal of Banking and Finance 19: 577-605.
- Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View". Journal of Accounting and Economics, 31: 77.
- Barth, M.L., Hodder, And S. Stubben , (2008). "Fair value Accounting for Liabilities and Own Credit Risk ". The Accounting Review, 83(3) pp 629: 664.
- Basu, S., Hwang, L. & Jan, C.L. (2003) "International Variation in Accounting Measurement Rules and Analysts' Earnings Forecast Errors", Journal of Finance, Business and Accounting, vol. 25, no. 9-10: 1207-1247
- Bhat, G., (2008) "Impact of Disclosure and Corporate Governance on the Relevance of Fair Value Gains and Losses in Commercial Banking Industry", A Thesis of ph .D, University of Toronto Canada, pp.1-103.
- Bhimani, A. (2008). "The Role of Crisis in Reshaping the Role of Accounting ". Journal of Accounting and Public Policy, 27(6) pp 444: 454.
- Bradbury, M. (2008) "Discussion of Whittington: Fair Value and IASB/FASB Conceptual Framework Project: An Alternative View" Abacus 44(2), pp.169-179.
- Bratten, B., Causholli, M., and Khan, U, (2014). "Usefulness of Fair Values in Predicting Future Cash Flows and Earnings ". Van Allan School of Accountancy, University of Kentucky.
- Brown, Philip , (2011). "International Financial reporting Standards: What are the Benefits? ". Published in Accounting and Business Research(41)3 September, 269: 285.



- Demski, J., (2004) "Endogenous Expectations" | The Accounting Review, vol. 79(2) pp. 519-539.
- Eccher, E. A., K. Ramesh, and S. R. Thiagarajan. 1996. Fair value disclosures by bank holding companies. Journal of Accounting and Economics 22: 79-117.
- Eccher, E. and P. Healy. (2003). "The Role of International Accounting Standards in Transitional Economies: A study of the People's Republic of China. Working Paper, Massachusetts Institute of Technology.
- Epstein, B. J and Mirza, A.A. (2007). Wiley IFRS: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards. Wiley & Sons, Inc.
- Ernst & Young, (2008), "Accounting for the Credit Crisis", Part 2, July <http://www.ey.com/ifrs>.
- Fortnum, N.R. and Levern W. staton, Quantitative forecasting Methods, Boston: RWS- Kent, 1982.
- Financial Accounting Standard Board, (2006), Statement of Financial Accounting Standards No. 157 "Fair Value Measurement" FASB, Norwalk, CT.
- Henderson, Scott and Goodwin, Jenny. 1992. The Case Against Asset Revaluations. ABACUS. 28 (March): 75-87
- International Accounting Standards Board (IASB), May 2006, Board Decisions on International Financial Reporting Standards-Update, London on 23-26 May meeting by the IASCF.
- International Accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standards, (standard, IFRS07), 10\9\2006 IASPLUS .
- Laghi, E., (2012) "Fair Value Hierarchy in Financial Instrument Disclosure. Is There Transparency for Investors? Evidence from the Banking Industry", Journal of Governance and Regulation, vol. 1, issue 4, pp., 23-38.
- Landsman, W.R. (2007). "Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research". Accounting and Business Research, Special Issue: International Accountin Policy Forum: 19-30.
- Larson, K.D, & Wild, John J. , (2005), Fundamental Accounting Principles, Mc Graw-Hill, Irwin.
- Laux, C. and C. Leuz (2009), "The Crisis of Fair- Value Accounting : Making Sense of recent Debate", Accounting, Organizations and Society, vol 34, PP. 826-834.
- Lee, Y., Petroni, K. and Shen, M. (2006). "Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers". Contemporary Accounting Research, 23(3): 665-700.

- 
- 
- Liang, L., Riedl, E. (2014). "The Effect of Fair Value versus Historical Cost Reporting Model on Analyst Forecast Accuracy". THE ACCOUNTING REVIEW ,Vol. 89, No. 3 pp.1151-1177.
  - Ram,Mohan R.Yallapragada,Alfred,G.,Toma and C. William Roe ,(2011)."The Impact of International Financial Reporting Standards on Accounting Curriculum in the United States ". American Journal of Business Education-January12-17.
  - Nelson, K.K. (1996). "Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS No. 107". Accounting Review, 71(April): 161–182.
  - Penman, S.H. (2007). "Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?" Accounting and Business Research, Special Issue: International Accounting Policy Forum: 33–44.
  - Shortridge, R., and P. Smith,(2009)Understanding the Changes in Accounting Thought”Research in Accounting Regulation,21(1),pp.11-18.
  - Sloan,R.,(1999)”Evaluating Reliability of Current Value Estimates”Journal of Accounting and Economics,vol.26(3 ),pp.193-200.
  - Sterling Robrt R,(١٩٧٥) "Relevant Financial Reporting in an Age of Price Changes ", The Journal of Accountancy, Vol 139, Issue2, pp 42-43.
  - Wild, John J.& Larson, Kermit D. & Chiapptta, Barbara,(2007) "Principles of Financial Accounting ", 18th Ed, McGraw-Hill .
  - William, D.and Jackson, Richared ,H.G. (2008)” Fair Value in Financial Reporting:Problems and Pitfalls in Practice Acase study Analysis of the Use of Faire Value at Ernonm,Accounting Forum. Vol.32,pp.240-259.
  - Zhang,H.,(2009), "Effect of Derivative Accounting Rules on Corporate Risk- Management", Journal of Accounting and Economics,vol47,pp.244-264.